التربية على المواطنة في الإصلاحات التربوية الجزائرية

أ. محمد بلعالية
جامعة وهران2 الجزائر

د. محمد حمداوي
جامعة وهران2 الجزائر

ملخص:

تسعى جل دول العالم من خلال أنظمتها التربوية إلى تمرير جملة من القيم وغرس مجموعة من السلوكات، تعكس صورة المواطن الذي تريده أن يكون في المستقبل. متمثلا الثقافة والشخصية الوطنية، وهذا عبر آلية التربية على المواطنة. مواطنة تنطلق من الخصوصية الثقافية المحلية ومتفتحة على باقي الثقافات الأخرى، لذا تتوجه الأنظار إلى المدرسة باعتبارها المؤسسة الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة الاجتماعية لما تحوزه من طرق وأساليب تمكنها من تحقيق الأهداف المطلوبة من التربية على المواطنة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، التربية على المواطنة، الإصلاحات التربوية، النظام التربوي.

Abstract:

For some time now, citizenship education has become increasingly important in the research and the commissions charged with introducing this element as a fundamental mechanism in the educational systems of countries all over the world. and which guarantees the transmission of citizenship. Values to new applicants for citizenship.

This study aims to know the foundations and the purposes of citizenship education in the Algerian education system after the last reforms of this system

.**Keywords**:

Citizenship, Citizenship Education, the Education System, Reform of the Education System

مقدمـة:

أصبحت المواطنة من أكثر المواضيع تداولا في الخطابات السياسية والمؤتمرات المحلية والإقليمية والمنتديات التي تعج بها الشبكة العنكبوتية. وقد برزت أهمية المواطنة نتيجة التغيرات والأحداث السياسية التي عرفتها ولا تزال دول العالم، خصوصا في مجتمعات العالم العربي. حيث أدت هذه الأحداث إلى تهديد كياناتها السياسية وبنياتها الاجتماعية. وصل الأمر بالبعض منها إلى إحداث تغييرات جوهرية مست حتى الخارطة الجغرافية مثل ما هو حال

السودان الشمالي والجنوبي اليوم. وأدت في بلدان أخرى إلى إسقاط أنظمة سياسية ظلت لعقود من الزمن ماسكة بزمام السلطة.

والجزائر هي الأخرى لم تكن لتسلم من هذه الموجة. فهي عرفت ولا تزال حراكا سياسيا واجتماعيا وإن لم يكن بالصورة التي جرت عليها في بلدان أخرى. واستشعارا للتحديات والأخطار التي بات يواجهها المجتمع الجزائري جراء تيار العولمة الجارف، والتي اهتزت معها معالم المجتمع وزعزعت تماسكه واستقراره، ومن أجل الحفاظ على كينونته الثقافية والقيمية واستعادة السلم والأمن الاجتماعيين؛ توجب القيام بجملة من الإصلاحات خصوصا في المجالات التي تعنى بإعداد الفرد الذي يمكنه أن يحمل على عاتقه مهمة الدفاع والمحافظة على مقومات ومعالم الهوية الوطنية.

من هنا يبرز الدور الهام الذي يجب أن تقوم به المدرسة في تشكيل الوعي الوطني من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتربية الفرد على المواطنة السليمة آخذة في الحسبان المشروع الذي رسمه المجتمع لنفسه وفق الأسس الحضارية التي ترسخت عبر تاريخه الطويل، من أجل ضمان سيرورته وحفاظه على وجوده واستقراره واستمراريته.وتبرز إلى جانب ذلك أهمية التربية على المواطنة كوسيلة من أجل تحقيق الغايات التي يصبو إليها القائمون على الشأن التربوي ومن ورائهم الكيان الاجتماعي.

مشكلة الدراسة

عرفت المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إصلاحين عميقين على مستوى التوجهات السياسية والغايات الكبرى لمشروع المجتمع. أول إصلاح جسدته أمرية 16 أفريل 1976، الذي أملته فترة ما بعد الاستقلال، أين كانت الأسبقية فيه إلى تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها فضلا عن ديمقراطيتها وانفتاحها على العلوم والتكنولوجية، فإن الإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبالحاجات الاجتماعية، الناجمة عن هذه التغيرات(مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، 2009)، وتفرضه تحديات جديدة تختلف عن تلك التي كان على المدرسة الجزائرية أن تواجهها في السبعينات، إنها تحديات من شكل آخر على المدرسة اليوم أن تواجهها بإعداد أبنائها للعيش في عالم تطبعه عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة(مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، 2009).

ولما كانت التربية على المواطنة الآلية الأنسب لتحقيق هذه الغايات، كان علينا أن نتساءل عن الأهداف المتوخاة من هذه التربية وأهم معالمها من خلال ما ورد في القانون التوجيهي للتربية، الذي يؤسس للمشروع التربوي الجزائري للألفية الثالثة.

أهمية الدراسة:

تأخذ هذه الدراسة أهميتها من:

- أهمية الموضوع ذاته، لارتباطه بوجود المجتمع واستمراره من خلال المحافظة على قيمه وهويته في ظل موجة العولمة التي قضت على الخصوصيات المجتمعية.
- أهمية المواطنة وبناء المواطن من خلال تنمية سلوكياته الإيجابية وتنمية القيم والمفاهيم البناءة، غير تلك التي تهدد كيان الدولة الوطنية.
- الدعوات الداخلية وحتى العالمية ممثلة في المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان والطفولة، وفي مقدمتها منظمة اليونسكو.

تحديد المفاهيم

مفهوم المواطنة:

تعددت التعريفات التي دارت حول مفهوم المواطنة، واختلفت باختلاف المشارب والتوجهات الفكرية والثقافية، وهو ما يجعل المفهوم يتصف بأنه مفهوم مطاطي؛ إذ يمكنه أن يتسع ليشمل منظومة من المفاهيم التي ترتبط به ارتباطا وثيقا، كما أنه يضيق ليشمل مفهوما واحدا. وفيما يلي بعضا من هذه التعريفات:

إن المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن. وهو كما جاء في لسان العرب لابن منظور "المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله. وَطَنَ بالمكان وأَوْطَنَ أقام. وأوطنه: اتخذه وطنا. يقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها(ابن منظور، 1989، صفحة 4868). والمتأمل لهذا التعريف اللغوي يلحظ أنه يحصر المواطنة في مكان إقامة الإنسان، من دون التوسع في الروابط التي تنشأ بين ذلك الإنسان والمكان، وبين الإنسان والإنسان على تلك الأرض، وفي ذلك المكان.

المواطنة او المواطنية كما نجدها في بعض الكتابات؛ تعرفها موسوعة كوكير الأمريكية بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية(العيد، 2008). وترى دائرة المعارف البريطانية أن المواطنة: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات فيها(العيد، 2008).

ويعرف قاموس علم الاجتماع المواطنة على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة(غيث، 2006، صفحة 56).

يعرف الدكتور مصلح الصالح المواطنة بأنهامكانة اجتماعية بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي، يقدم فيها الطرف الأول من خلال هذه العلاقة الولاء ويقدم الطرف الثاني الحماية ويحدد هذه العلاقة القانون. كما هي أيضا صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية التي يتم تلقينها له عن طريق التربية الوطنية(الصالح، 1999، صفحة 88).

المواطنة هي صلة اجتماعية وسياسية وقانونية، عندما تحمل معنى الحق القانوني للجنسية، تكون قائمة بين شخص ودولته، وتجعله يمتلك حقوقا دينية واقتصادية وثقافية وممارسة حقه السياسي شرط ألا يكون محروما كليا او جزئيا من ممارسة الحق بسبب الحرمان من حقه القانوني الأساسي (الحرمان من الجنسية) أو بسبب إدانة جنائية (الحرمان من الحقوق المدنية)(ولديب، 2010، صفحة 59).

كما أن المواطنة أو المواطنية تعبر عن صفة المواطن والتي تتحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، تتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية(بدوي، 1989)

التربية على المواطنة:

إن التربية على المواطنة تعني بناء الإنسان الحر الديمقراطي الذي يمتلك القدرة على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فاعلة وحيوية. وبالتالي فإن هذا الإنسان لا يولد في المصادفات التاريخية العابرة ولا يوجد في فراغ اجتماعي، بل هو الإنسان الذي يتوجب على التربية أن تقوم بإعداده وتحضيره إنسانيا، للمشاركة الحرة في صنع المصير الاجتماعي للمجتمع الذي ينتمي إليه. وإننا لعلى يقين بأنه من غير التربية الديمقراطية والتربية على المواطنة يتحول المواطنون إلى رعايا وأفراد ورعاع لا يمتلكون مصيرهم السياسي وغير قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية أو في الشأن العام(وطفة، 2015).

إن التربية على المواطنة تتضمن تنمية معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله إيجابيا مع أفراده بشكل يسهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه. إنها تهدف إلى تطوير معارف الناشئ العامة المتعلقة بالأمور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولي ومعرفة أمور الدولة والوطن والشعب والحقوق والواجبات الإنسانية العامة"(أبوحشيش، 2010).

تعرف الموسوعة العالمية للتربية التربية المدنية أو التربية على المواطنة بأنها "ذلك الجزء من المنهج الذي يجعل الفرد يتفاعل مع أعضاء مجتمعه على المستويين المحلي والوطني. ومن أهدافها الظاهرة الولاء للأمة والتعرف على تاريخ ونظام المؤسسات السياسية، ووجود الاتجاه الإيجابي نحو السلطات السياسية والانصياع للأنظمة والأعراف

الاجتماعية، والإيمان بقيم المجتمع الأساسية. كما تشير ايضا إلى أن التربية على المواطنة قد تشمل إعطاء معلومات عن موضوعات أخرى، تساعد المتعلمين على اكتساب المواطنة على المستوى العالمي(زروالي وآخرين، 2012).

التربية على المواطنة في النظام التربوي الجزائري

إن الهدف الأسمى الذي يسعى إليه النظام التربوي لأي دولة أو نظام سياسي، هو تكوين المواطن الصالح من خلال بث روح المواطنة في الناشئة وتربيتهم على حب الوطن والدفاع عن قيمه وجغرافيته. لذا كان على هذا النظام أن يواكب التغيرات والمستجدات التي يعرفها العالم من النواحي العلمية والسياسية دون أن يحيد عن المبادئ والأسس التي يقوم عليها المجتمع.

والنظام التربوي في الجزائر لم يكن في منأى عن تلك التغيرات خلال تاريخ الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، فقد عرف جملة من الإصلاحات متأثرا بالتوجهات السياسية والظروف الاقتصادية والسياسية العالمية. شكلت أمرية16 أفريل1976 بدايتها الفعلية من حيث تحديد التوجهات الإيديولوجية والسياسية للنظام السياسي الجزائري. فما كان على النظام التربوي سوى العمل على ترسيخ توجهات القيادة السياسية في هذه المرحلة. ثم بعد أحداث أكتوبر بدأت تتعالى الأصوات منادية بضرورة إعادة النظر في التوجهات والفلسفة التي ينبغي أن يأخذها النظام التربوي في ظل الظروف السياسية التي عرفتها البلاد وكذا المتغيرات على الساحة العالمية.

وجاء القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04ليعبر عن هذا الانشغال الذي أبدته الدولة حيال ما يدور في الساحة السياسية داخليا وخارجيا. و ليتوج سلسلة إجراءات استباقية شملت الشروع في جملة من الإصلاحات مست كافة أطوار التعليم الثلاث وبشكل متوازٍ. وفيه تحديد للرسالة التي أنيطت بالمدرسة الجزائرية، والتي تتلخص: في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية(القانون التوجيهي للتربية، 2008). وليتوج سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها المنظومة التربوية بداية من 1992، ويرسم الغايات التي ينبغي العمل على تحقيقها والتي تشكلت بفعل الأحداث التي عرفتها الجزائر والتي زعزعت الكيان السياسي للدولة الجزائرية، وأثرت على نسيج العلاقات الاجتماعية. وعلى ضوء ذلك فقد أصبحت الوظيفة أو الرسالة الأساس للمدرسة الجزائرية ومن ورائها النظام التربوي، هو تكوين وتنشئة جيل تتجسد فيه المواطنة بكامل أبعادها منطلقة من المراجع والمبادئ التي قام عليها الكيان الاجتماعي الجزائري وترتسم فيها صورته في المستقبل والتي نصت عليها المادة الثانية من القانون التوجيهي.

مبررات الإصلاح التربوي

لقد تبنت الجزائر مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته، وفي الوقت ذاته، عملت على تجسيد خيار تعريب التعليم وجزأرة التأطير في مختلف المستويات، وهذا ما سمح باسترجاع لغتها وثقافتها وترقيتهما بما يتماشى مع قيمها الحضارية.غير أن النموالكمي للتربية المحقق ضمن سياق تميز بالانفجار الديمغرافي وفي ذات الوقت بخيار المشروع التربوي ذي الطابع الديمقراطي، قد واجهته صعوبات واختلالات أثرت على نوعية التعليم الممنوح وكذا على مردود المنظومة ككل، مما أدى إلى تقليص النتائج والمكاسب المحصل عليها بفضل تضحيات الدولة الجسام.إصلاح المنظومة التربوية أصبح إذن أمرا ضروريا، سواء بسبب الوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي والتي تفرض نفسها على المدرسة، بصفتها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري. (وزارة التربية الوطنية الجزائرية، 2008)ومن هذه التحولات، يمكن ذكر ما يلي:

وطنيا

- ظهور التعددية السياسية التي تفرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال الشابة بروح المواطنة وكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية في خدمة المجتمع الذي تغذيه الهوية الوطنية والسعي إلى رغد العيش؛
- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق، بكل الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزه وترافقه (التصحيح الهيكلي، إعادة الهيكلة الصناعية، إزالة احتكار التجارة الخارجية، الخوصصة،...)، وهذا ما يحدو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الأجيال الصاعدة تحضيرا جيدا لتعيش في هذا الوسط التنافسي ولتتكيف معه.(وزارة التربية الوطنية الجزائرية، 2008).

عالميا

- عولمة الاقتصاد التي تفرض على المنظومة التربوية التحضير الجيد للأفراد وللمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد الذي يميز بداية القرن 21 حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين إدراجها؛
- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية وكذا الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال التي تفرض إعادة تصميم ملامح المهن وتشترط من التربية التركيز في برامجها وطرائقها البيداغوجية على اكتساب المعارف العلمية

والتكنولوجية وتنمية القدرات التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور في المهن وتيسير إدماج المتعلمين في وسط مهني معولم.(وزارة التربية الوطنية الجزائرية، 2008).

غايات التربية على المواطنة في النظام التربوي الجزائري

تتحدد الغاية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلّم الثقافة الديمقراطية وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، في ضمان التكوين على المواطنة. وعليه فإن الغاية الأساسية للتربية المدنية هي تعلّم السلوك الديمقراطي في الحياة الاجتماعية. إن إدراج التربية المدنية في المدرسة يستلزم أن تأخذ بعين الاعتبار القيم التي يتعين عليها إيصالها للتلاميذ قصد بناء مواطنتهم الشخصية اعتمادا على الحقوق والواجبات التي تحويها والعمل على معايشة هذه القيم داخل المدرسة، بتوفير وضعيات للتلميذ تبرز الالتزامات الأولى التي يتضمنها التنظيم المدرسي وعمل المدرسين ومشاركة الجماعة التربوية.

إن القانون التوجيهي يهدف إلى فهم غايات التربية ورسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن صالح قادر على فهم ما حوله ومتفتح على الحضارة العالمية، لتحمل مسؤولية وطنه مستقبلا، ويمكن استخلاص ثلاث غايات كبرى يهدف اليها القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

الغاية الاولى : تعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الجزائرية الوطنية

- تعزيز دور الإسلام كدين وثقافة وحضارة في وجود الشعب الجزائري وإبراز محتواه الروحي والأخلاقي واهتمامه الحضاري والإنساني.
- تطوير تعليم اللغة العربية كأداة أولى لاكتساب المعرفة في مختلف مراحل التعليم والتكوين لتصبح لغة التواصل في مختلف ميادين الحياة، والأداة المفضلة في الإنتاج الفكري.
- ان تحضي اللغة الامازيغية باعتبارها جزء لا يتجزأ من مركبات الهوية الوطنية التاريخية بكامل الاهتمام لتكون محلا للترقية والإثراء في إطار تثمين الثقافة الوطنية

الغاية الثانية: ضمان التكوين على المواطنة

- ينبغي على المدرسة الاستجابة للطلب الاجتماعي وتعليم قيم الأمة والجمهورية.
- ان تلعب التربية المدرسية الغاية الأساسية في تعليم مبادئ الديمقراطية في الحياة الجماعية.

الغاية الثالثة: تفتح المدرسة واندماجها في حركة الرقي العالمية

- منح التلاميذ ثقافة علمية وتكنولوجية حقيقية.

- تحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه الأنشطة ذات صلة بتكنولوجية الإعلام والاتصال
- تطوير تعلم اللغات الأجنبية لتمكين التلميذ من التحكم الحقيقي في لغتين عند نهاية التعليم القاعدي.
- تثمين وترقية الموارد البشرية.

معالم وقيم التربية على المواطنة في الإصلاح التربوي

انطلاقا من الغايات التي وضعها المشرع لدور المدرسة الجزائرية والتي جاءت في ذات القانون وتتمثل هذه المهام والأدوار للتربية على المواطنة فيما يلي:

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة؛
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية؛
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي والجغرافي والديني والثقافي؛
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية؛
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون(القانون التوجيهي للتربية، 2008).

إن دور المدرسة يأتي من أجل تعزيز وتقوية الروابط المشتركة بين الفرد وبقية أفراد الجماعة، ذلك أن هذا الشعور كما لدى النفسانيين هو شيء نسبي غالبا ما ترتبط استجابته قوة وضعفا بإثارة مثير، ولذلك فالشعور بالمواطنة قد يختلف من فرد لآخر وفقا لطبيعة العلاقة القائمة بينه وبين بقية الأفراد من جهة، وبينه وبين الوطن من جهة أخرى، ووفقا أيضا لمدى إيمانه بأهمية هذه العلاقة وامتدادها في الزمن(بن حبيلس، 2006)

- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة، بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف إيجابية لها صلة، على الخصوص، بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية.

لا تخلو نظم التعليم في العالم من مفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان؛ لذلك لم يهمل المشرع التربوي هذه المفاهيم، وضرورة إدماجها ضمن المناهج التربوية والمقررات الدراسية. وكما يعرف عن الديمقراطية بأنها نظام متعدد

الأبعاد؛ سياسي، اجتماعي وثقافي. وهي بهذا المعنى نظام مركب يستلزم تكريس الثقافة الديمقراطية وترويجها في المجتمعات البشرية. ومنه يجب النظر للديمقراطية على أنها ثقافة، وليست وصفة جاهزة أو قابلة للاستعمال. بل يستلزم التعريف بمقوماتها، التي لا يمكن إرساء أي شكل من أشكال الديمقراطية بدونها. وأهم مقومات الثقافة الديمقراطية هو الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وحكم الأغلبية بواسطة التمثيل البرلماني(بن حبيلس، 2006).

وفي الحياة المدرسية يرتبط مفهوم الديمقراطية التعددية في وعي الطلاب من خلال التجارب المعيشة التي تؤكد حيوية التربية الديمقراطية في المؤسسة المدرسية(وطفة، 2006).

هناك أمثلة حية في بعض نظم التعليم العالمية؛ في مقدمتها النظام التربوي في هولندا. أين نجد مشاريع تربوية تفاعلية تعلم الطلاب المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وتدربهم على التفكير في الشأن العام وفي مصالح المجتمع وان يقارنوا بين هذه المصالح العامة ومصالحهم الشخصية. وفي كندا نجد مشهد البرلمان المدرسي الذي يسمح للأطفال بالمشاركة في الحوار الديمقراطي ومناقشة المؤسسات السياسية(وطفة، 2006).

في إحدى الدراسات التي تناولت الدور الذي يلعبه المعلمون في إحياء المناقشات في داخل الفصل يبين لارسون، أن الجدل والحوار الذي يجريه الأطفال والتلاميذ يؤدي بالضرورة إلى تنمية الحس النقدي لديهم بوصفهم مواطنين مستقبليين.(LARSON, 1997)

لقد أكد بياجيه في كثير من تصوراته بان تعليم الحرية يؤدي إلى تراجع النزعة المركزية الأنانية حول الذات عند الطفل، والتربية على الحرية تشكل مرحلة أساسية في تطور الطفل الذهني والعقلي(وطفة، 2006)

لقد حرص القائمون على الإصلاح على تحديد جملة من القيم والمفاهيم المرتبطة بالمواطنة، قصد إدراجها في وظيفة المدرسة من خلال جملة من البرامج والمقررات الدراسية واعتماد مقاربات تعليمية من أجل اكساب المتعلمين مجموعة من المهارات التي تخدم التربية على المواطنة والممتثلة في التدريس وفق المقاربة بالكفاءات. وهي:

- حب العمل وبذل الجهد وإدراك معنى ما هو حقيقي وجميل؛
- مواقف احترام الأفكار والآراء المختلفة والأشياء والكائنات؛
- السعي إلى النجاح في العمل المشترك؛
- الفكرة الكفيلة بتحقيق السعادة الفردية والجماعية؛

ويمكن أن نستخرج أهم القيم التي جاءت متضمنة في هذه المقررات والتي تشكل مضمون التربية على المواطنة والتي تتمثل: في الحقوق والواجبات، الهوية الوطنية والانتماء، الديمقراطية واحترام الآخر، القانون والمسؤولية، التفتح على العالم والتضامن.

وعلى الرغم مما جاءت به الإصلاحات، فهي لا تخلو من عديد المتناقضات. كونها لم تنبع من نظرة متفحصة مدروسة للواقع الاجتماعي والتربوي، من خلال عملية تقييمية تستقصي نقاط القوة والضعف في النظام السابق. بل كان ردة فعل اتهمت فيها المدرسة بتخريج جيل من الأفراد يحمل صفات معينة. طرحت معها كما يقول الأستاذ علي سموك مسألة الهوية في الجزائر، وهذه العودة نحو قضايا الهوية في المجتمع تمثل بديلا وتعويضا عن الدولة العاجزة، تمظهرت في سلوكات مرضية، من ذلك مثلا المواقف المتخذة فيما يتعلق باللغة العربية(سموك، 2005).

إن ما تلقنه المدرسة الجزائرية من معارف وقيم ورموز وأنماط تفكير ولغة يتناقض في أحايين كثيرة مع ما تروجه مختلف المؤسسات الاجتماعية، وبتعبير أدق، أن شكل الثقافة التي تعمل المدرسة على نشره كثيرا ما تعمل على إنتاج نماذج بشرية متناقضة مع أنماط التفكير المتداولة في الواقع(سموك، 2005).

إن المتابع للشأن التربوي منذ الشروع في عملية الإصلاح الحالي، وما يحدث في كل سنة من تعديلات وترقيعات في المناهج والمقررات وما يمس العملية التربوية يدرك مدى تخبط القائمين في إيجاد الصيغة المثلى في وضع نظام تربوي، يستجيب لمتطلبات الواقع الاجتماعي ويتفاعل مع المحيط العالمي. إن الغايات التي رسمها النظام التربوي في إعداد نموذج معين من المواطنين تبقى على مستوى غائي، من دون أن تجد صورتها في سلوكات التلاميذ. وما حالات الغش في الامتحانات الرسمية، وظواهر العنف في الوسط المدرسي، وعدم احترام الرموز الوطنية والتاريخية في صورة غياب التلاميذ عن تحية العلم في صباح كل يوم؛ إلا دليل على أن تحقيق تلك الغايات لا زال طويلا بل وعسيرا. وتوجب البحث في الأسباب التي تقف عائقا في وجه القائمين على الإصلاحات. والبداية من الممارسات التي يعج بها الوسط المدرسي نفسه. إذ كيف نحاول تعليم الديمقراطية وأدبيات الحوار واحترام الأخر، والتلميذ نفسه لا يستطيع أن يدلي برأيه ويشارك في الحياة المدرسية كما جاء معنا سابقا في بعض نظم التعليم العالمية.

المراجـع:

1. ابن منظور. (1989). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.
2. أحمد زكي بدوي. (1989). معجم المصطلحات السياسية والدولية. القاهرة: دار الكتاب المصري.
3. القانون التوجيهي للتربية. (23 يناير, 2008). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
4. بسام محمد أبوحشيش. (يناير, 2010). دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة. مجلة جامعة الأقصى، الصفحات 250-279.
5. بن حبيلس. (ديسمبر, 2006). التربية على المواطنة. (المركز الوطني للوثائق التربوية، المحرر) من قضايا التربية(العدد 43).
6. زروالي زروالي وآخرين. (2012). المدرسة والتربية على المواطنة. وهران: منشورات دار القدس العربي.
7. سيدي محمد ولديب. (2010). الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة المعرفة للنشر والتوزيع.
8. صونية العيد. (جانفي- جوان, 2008). المجتمع المع المدني. مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، الصفحات 66-80.
9. عاطف غيث. (2006). قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
10. علي أسعد وطفة. (مارس, 2006). التربية على المواطنة في عالم متغير. مجلة الطفولة العربية، المجلد السابع(العدد 26)، الصفحات 102-109.
11. علي أسعد وطفة. (13 12, 2015). التربية على الاستبداد في العالم العربي: هل يأتي زمن التربية على المواطنة؟ تم الاسترداد من watfa.net: www.watfa.net
12. علي سموك. (فيفري, 2005). المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة. مجلة العلوم الإنسانية(العدد السابع)، الصفحات 119-132.
13. مديرية التقويم والتوجيه والاتصال. (ديسمبر, 2009). إصلاح المنظومة التربوية. (المديرية الفرعية للتوثيق، المحرر) النشرة الرسمية للتربية.
14. مصلح الصالح. (1999). قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. المملكة العربية السعودية: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
15. وزارة التربية الوطنية الجزائرية. (فيفري, 2008). القانون التوجيهي للتربية. النشرة الرسمية للتربية.

15.LARSON, B. (1997, febriary). Social Studies Teachers' Conceptions of Discussions: A Grounded Theory Study. Theory and Research in Social Education , pp. 113-136.